

الوطني يصفها بالأفضل خلال السنوات الأخيرة

اللجنة المالية: لا يوجد عجز في الموازنة الكردستاني: القروض قاصته إلى ١٢ ملياراً



مسيحية عراقية تودع شموع الميلاد المجيد... أ. ف. ب.

□ بغداد / اياس حسام الساموك

اعتبر التحالف الوطني الموازنة التي تجري مناقشتها امام مجلس النواب من افضل الموازنات خلال السنوات الاخيرة، فيما جدد التحالف الكردستاني اعتراضه عليها لما تحويه من مخالفات موضوعية تكمن في تعارضها مع الدستور وبعض التشريعات. النائب عن التحالف الوطني، عبد الحسين الياسري، اشار وفي تصريح لـ "المدى" إلى ان الخلاف مع القوى الكردستانية انتهى وذلك بعد تشكيل اللجنة المالية، وتقديماً عليها في كيفة وصول انتاج النفط في العراق إلى ٢.٢٥٠٠٠٠ مليون برميل يوميا، في حين وصل الانتاج وبحسب وزارة النفط إلى ٢.٥٠٠٠٠٠ مليون برميل يوميا، مشيراً إلى ان الوضع خلال السنوات المقبلة وبحسب جولات الترخيص، وكما تصرح وزارة النفط، فإن الانتاج سيصل إلى ٦ ملايين برميل يوميا. من جانبه رحب النائب الكردستاني محمدا خليل بهذه الخطوة، معتبرا اياها خطوة جديدة تسهم في دعم الاقتصاد العراقي. ويبدو ان مسالة تقدير الموازنة السابقة ومدى ما حققته يمثل احصى النقاط الخلافية بين القوى السياسية. ففي الوقت الذي قال فيه الياسري ان هناك خلافا حول النفقات والإيرادات فالبعض يحتج ان هناك عجزاً في الميزانية وهو امر غير صحيح، فما تمتلكه الحكومة حالياً يصل إلى ١٠ مليار دولار ومن الممكن ان يزداد هذا الرقم مع نهاية السنة، فيما يحتفظ البنك المركزي بـ ٤ مليارات دولار كضمان، حيث ان نسبة النفقات وصلت إلى ٥٧ بالمائة في حين اجتازت الواردات ١٠٠ بالمائة، بينما يشكك خليل بهذه الأرقام، ويشير في اتصال هاتفي مع "المدى" امس

إلى وجود عجز في عام ٢٠١٠ وصل إلى ١٤ مليار دولار جرى تخفيضه إلى ١٢ ملياراً من خلال الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية فضلاً عن عائدات النفط. الا ان الياسري قال انه بالرغم مما تحويه الموازنة من ايجابيات الا انها لا تخلو من السلبيات، مبيناً ان احدى فقراتها تشير الى مكافحة الفقر دون تبيان كيفية هذه المكافحة، وهذا الامر ينسحب على محاربة الامية وغيرها من الامور، مؤكداً ان الوضع الاقتصادي العراقي تحسن وبشكل كبير. ومن جانب آخر يرى التحالف الكردستاني انه بالرغم من تسوية الخلافات الشكلية حول قراءة مشروع الموازنة، غير ان ذلك لا يعني انتهاء اعتراضه على مشروع قانون الموازنة كونها تحتوي على الكثير من العيوب الموضوعية. النائب الكردستاني خالد شوانى قال لـ "المدى" ان هيئة رئاسة البرلمان يبدو انها اقتنعت بما يتقدم به التحالف الكردستاني من اعتراض حول مخالفة النظام الداخلي التي حدثت خلال القراءة الاولى لمشروع الموازنة وعملت على القائها على ان تقرأ بعد تقديم اللجنة المالية تقريرها. وبحسب شوانى فأن الاعتراضات الموضوعية والتي يصل عددها إلى ٢٠ ملاحظة لاتزال قائمه، فالموازنة يراها الكردستاني تخالف الكثير من المواد الدستورية، كما انها تفقد الى الشفافية فضلاً عن تعارضها مع قانون مجالس المحافظات. واعرب شوانى وهو عضو للجنة القانونية عن اعتقاده في رغبة جميع الاطراف بحل جميع النقاط الخلافية في الموازنة من خلال ارجاعها الى الحكومة كون مجلس النواب لا يملك صلاحية التلاعب بها. ويشخص محمدا خليل اعتراض القوى الكردستانية في المشاكل الاقتصادية التي تترتب على الموازنة لا في الارقام كما اشبع في وسائل الاعلام، مبيناً ان بعض الاطراف تحاول فرض المشروع المقدم وهو امر غير ممكن كونه يمتص من حقوق الكردستاني.



ولا الصبابة إلا من يكابهه وهذه قاعدة حياتية حتى قالوا: (لا يبري ببرد الجوعان إلا الجوعان)، وهذا ايضا ينسحب على العشاق، فالعاشق يعذب العاشق حين يجن، وقصة الفتاة التي عنلت امها لمنعها من ملاقة حبيبها معروفة حيث قالت: (عساج ابحح خض مني واخرى مشابهة لها سألتها: ألم تعشقي حين كنت شابة؟ (يايمه شهنوي اشبيع اشمالج حقلتي من شفتي يمي اهواي جا ما عشكتي) وفي المصائب ايضا لا يعرف عمق مأساته الا من تعرض لما تعرضت اليه، ولذا ترى عاطفته جياشة تجاهك، وهذا ايضا لاحظناه في البكاء المر الذي يرافق المراسيم الحسينية من قبل بعض الاشخاص، وحين تسال عن ظروفه تجده قد فقد عزيزا، وكان بعضهم يسخر من زميل لي ويقول له: ان اباك حين يدخل الى المجلس، ويأخذ مكانه بين الناس، لايلدث ان يبكي مجرد ان يقول الشيخ: بسم الله الرحمن الرحيم، فكان يصمت لانه يعرف ماقدق ابوه، وكذلك الغناء العراقي الحزين المشرب باللوعة والمأساة، وحين تسال عن اللوعة يأتيك الجواب: من الظلم والاضطهاد والمصاراة، لاتجد غناء ينهني بالبكاء كالغناء العراقي لمطرب يقول: (يا بويه) وهو ذاء الندبة المأخوذ من: (وا اياه). ولذا ترى الانسان العراقي يحن الى شبيهه في المأساة فيعطف مع الشعوب المغلوبة، وتزه مصيبة او تفجيرات تقع في اية دولة لأنه عانى القتل العشوائي، وكذلك يحن الى الجياع ويواسيهم بمشاعره، لانه عانى الجوع، وهذا ماحدث، حين غادر (علي) العراق الى اليرن واشترك في نقاش مع احدهم، كان نقاشا عقيبا على قاعدة ان الرجل لم يسقط من السطح ولذا ختمت على كالمه معه حيث قال له: اسقطت من السطح؟ فقال ماذا تسال مثل سؤال كهذا؟ فقال له علي: لربك لاتتهم ما ساقول لك ان لم تسقط من السطح، وسيكون كلامي معك هواء في شبك، لايعرف مصيبتنا (الا لواقع امن السطح).

■ عبد الله السكوتي

بعد أن كانت تصنع الصواريخ لنظام صدام شركات عراقية تبتكر روبوتا لمواجهة الإرهاب

□ بغداد / المدى
تمكنت شركة الكرامة العامة احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن من صنع أول رجل آلي عراقي مخصص لتفكيك القنابل. واكدت هيئة الحسيني مدير اعلام وزارة الصناعة والمعادن في اتصال مع (المدى)، ان الشركة لها الكثير من النشاطات والاعمال في مجال تصنيع الاجهزة المختبرية العلمية والمنظومات الكهربائية والالكترونية ومنظومات السيطرة، اضافة الى امكاناتها في صيانة وتصليح وتأهيل المنظومات الكهربائية والالكترونية المختلفة بالاعتماد على الجهود الذاتية والخبرات الطويلة المتراكمة التي تمتلكها الشركة الهندسية والفنية العاملة. و اشار رئيس مهندسي المصنع صالح مطر في تصريحات صحفية الى ان الروبوت المصنع مجرد نموذج أولي للروبوت الذي سيكون مهماً لأمن العراق حالياً وفي المستقبل. لافتاً الى ان الخطوة تعتبر إنجازاً نوعياً للمصنع الذي ما زال يعمل بتكنولوجيا وأدوات قديمة، ومع ذلك تمكن من تحقيق هذه الفكرة على صعيد الإنتاج. و اضاف مطر إن المصنع يقوم بإعداد استخدامات بديلة للكثير من خطوط إنتاجه، فآلات التي كانت تنتج الأسطوانات التي تصيح لاحقاً هيكل للصواريخ، تنتج في المستقبل أنابيب للنفط. الجدير بالذكر ان الشركة تمكنت من تصميم وتصنيع عدد من الاجهزة المختبرية العلمية للمدارس والمعاهد والجامعات في العديد من التطبيقات الكهربائية والالكترونية والميكانيكية من بينها جهاز المغذي الرئيسي من (٦-١٢) فولت واجهزة البناء المنطقي للحاسبات الالكترونية وغيرها. يشار الى ان شركة الكرامة العامة من شركات هيئة التصنيع العسكري المنحلة وارتبطت بوزارة الصناعة والمعادن، وان الدعم الامحدود الذي حصلت عليه الشركة منذ ان ارتبطت بوزارة الصناعة والمعادن في عام ٢٠٠٨ ساعدها في إعادة بناء واعمار اقسامها، وقامت على تطوير وتحوير المكان الموجودة فيها للاستفادة منها واعادتها الى العمل بجهود وكفاءة وخبرات منتسبيها. وكانت الشركة سنوات حكم صدام تنتج اجهزة توجيه للصواريخ التي كانت بيد النظام السابق لترهيب جيرانه. ويعتقد العراقي في تطوير قدرته الامنية في ما يخص مكافحة العوالت والمفخخات على استيراد ادوات والمعدات من اوربا واميركا، لكن يعمل مراقبون ان تتطور القدرة الانتاجية الوطنية لتحجيم الاعتماد الى غيره. وكانت قيادة عمليات بغداد قد قالت في وقت سابق انها تسلمت ١٠٠ جهاز لكشف المتفجرات سيتم توزيعها بين السيطرات في العاصمة. و اوضح بيان للقيادة ان قيادة عمليات بغداد تسلمت ١٠٠ جهاز لكشف المتفجرات، سيتم توزيعها بين السيطرات في العاصمة من أجل مساعدتها في منع دخول المتفجرات وبالتالي فك الاختناقات المورورية. يشار الى ان عددا من المحافظات ايضا تسلمت اجهزة من هذا النوع لتدعيم قدرتها الامنية، ففي مدينة الناصرية أعلن الشهر الماضي عن تسلم ثلاثة رجال البين لدعم عمل مديرية مكافحة المتفجرات فيها، في تفكيك العوالت الناسفة والقنابل. و ذكر مصدر امني إن الرجال الالبيين وصلوا فعلا إلى المحافظة ليتم استخدامهم بعمليات تفكيك المفجرات والقنابل بدلا عن رجال وخبراء المتفجرات. و أوضح المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه إن الاجهزة وزعت على افضية المحافظة، حيث جيز احدها لقضاء الرقاعي وأخر لقضاء سوق الشيوخ بالإضافة إلى مركز الناصرية. وبين المصدر إن ثمانية من منتسبي مديرية المتفجرات بينهم ضابط كانوا قد انخرطوا في دورات تدريبية بالاتفاق مع وزارة الداخلية والقوات الأمريكية، لتطوير خبرتهم في عملية تفكيك ومعالجة العوالت الناسفة بطرق حديثة وإدارة أجهزة الروبوت. كما أقامت مديرية المتفجرات دورات تدريبية أخرى في المحافظة للتدريب على الأجهزة الجديدة لمعرفة كيفية عملها في رفع ومعالجة العوالت الناسفة.

البرلمان يدخل على الخط لترطيب الحوارات نواب لـ: الملف الكويتي في طريقه إلى الحل.. لكن التعويضات أثقلت كاهلنا

□ بغداد / زينب سنكور
كشف نواب عراقيون تفاصيل الملفات العالقة مع دولة الكويت، مشيرين إلى أن أبرزها الحدود والتعويضات والحقول المشتركة. لكنهم، وفي تصريحات خاصة بـ(المدى) أعربوا عن اعتقادهم بأن التعويضات بدأت تنقل كاهل العراقيين. وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري قد أكد في وقت سابق أنه تم رفع جميع القرارات المفروضة على العراق تحت البند السابع باستثناء الحالة مع الكويت. وقال إن العراق يسعى إلى الخروج من طائلة الفصل السابع ومن الناحية العملية لم يبق سوى الحالة بين العراق والكويت تحت الفصل ، وشدد على أن العراق يجعل على معالجة جميع القضايا مع الأشقاء في دولة الكويت بمسؤولية عالية لإغلاق هذه الملفات بشكل نهائي. القيادي في التحالف الكردستاني وعضو اللجنة الخارجية السابقة في مجلس النواب العراقي عبد الباري زيباري في تصريح لـ "المدى" قال إن اهم الملفات العالقة بين العراق والكويت هي ترسيم الحدود والتعويضات التي بدأت تنقل كاهل الميزانية العراقية ويضاهي الحقول المشتركة التي يمكن حلها من خلال رسم الحدود. و اضاف ان وزارة الخارجية حاولت تقريب وجهات النظر بين البلدين لكن الكويتيين لحد الآن متمسكون بأخذ التعويضات من العراق، مشيراً إلى ان قرار مجلس الأمن الاخير برفع الحصانة على اموال العراق بعد ٦ اشهر قرار محزن لانه سوف يكون هناك تخوف من الدول التي لديها اموال داخل العراق وهذا امر سلبي لان هذه الدول سوف تقوم بسحب اموالها. وبين زيباري ان الخارجية سوف تتبنى

المفاوضات بين البلدين بعد ان تحدد الحكومة الوفد المفاوض ويجب ان يكون هناك وفد حكومي ووفد من وزارة النفط الى جانب وفود من وزارات اخرى تتعلق بالامر ذاته، مضيفا ان على الحكومة ان تبذل أقصى الجهود من اجل حماية اموالها وان تتحرك على الولايات المتحدة كي تحمي اموالها مؤقتاً لان الالات من قرارات المحاكم تكون لصالح الاشخاص او الشركات ويضطر العراق الى دفع هذه الاموال. وكان وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي قد اكد في وقت سابق ان العراق سدد حتى الآن مبلغ ٣٠ مليار دولار من الديون الكويتية وبقى منها مبلغ ٢٢ مليار دولار، وشدد على ان العراق يسعى لإنهاء ملف الديون والتعويضات الكويتية، مشيراً إلى التزام بلاده بالقرارات الدولية لمجلس الأمن حول الكويت. من جانب آخر قال عضو دولة القانون عدنان السراج لـ "المدى" ان الملفات العالقة هي ترسيم الحدود والإرشيف الكويتي والمفقودين لكن العراق ملتزم بكل الاتفاقيات وقد سلم كل ما موجود لديه للبحث عن المفقودين وايضا ترسيم الحدود، وقد شكلت لجنة من العراق ومن الكويت. و اضاف ان هناك مشكلة حول المناطق المتنازع عليها لانه يستوطن فيها عوائل عراقية ويجب اخلاؤهم الى داخل الاراضي العراقية مقابل ان تبني دولة الكويت لهم منازل للانتقال اليها. و اشار الى ان قرار مجلس الأمن لا يؤثر على اموال العراق لأن بعد ٦ اشهر يصبح العراق حراً، مبيناً ان مجلس النواب العراقي عليه ان يقرب وجهات النظر وحل المشاكل العالقة والأ يؤثر الاجواء ويوجد وجهات نظر نوابه حتى لا يكون هناك تضارب في وجهات النظر. من جانبه قال النائب عن تيار الإصلاح فالح الفياض لـ "المدى" ان البرلمان العراقي سيلعب دوراً مهماً من خلال الحوار المباشر مع الحدود والإرشيف الكويتي والمفقودين لكن العراق ملتزم بكل الاتفاقيات وقد سلم كل ما موجود لديه للبحث عن المفقودين وايضا ترسيم الحدود، وقد شكلت لجنة من العراق ومن الكويت. و اضاف ان هناك مشكلة حول المناطق المتنازع عليها لانه يستوطن فيها عوائل عراقية ويجب اخلاؤهم الى داخل الاراضي العراقية مقابل ان تبني دولة الكويت لهم منازل للانتقال اليها. و اشار الى ان قرار مجلس الأمن لا يؤثر على اموال العراق لأن بعد ٦ اشهر يصبح العراق حراً، مبيناً ان مجلس النواب العراقي عليه ان يقرب وجهات النظر وحل المشاكل العالقة والأ يؤثر الاجواء ويوجد وجهات نظر نوابه حتى لا يكون هناك تضارب في وجهات النظر. من جانبه قال النائب عن تيار الإصلاح فالح الفياض لـ "المدى" ان البرلمان العراقي سيلعب دوراً مهماً من خلال الحوار المباشر مع

الحدود والإرشيف الكويتي والمفقودين لكن العراق ملتزم بكل الاتفاقيات وقد سلم كل ما موجود لديه للبحث عن المفقودين وايضا ترسيم الحدود، وقد شكلت لجنة من العراق ومن الكويت. و اضاف ان هناك مشكلة حول المناطق المتنازع عليها لانه يستوطن فيها عوائل عراقية ويجب اخلاؤهم الى داخل الاراضي العراقية مقابل ان تبني دولة الكويت لهم منازل للانتقال اليها. و اشار الى ان قرار مجلس الأمن لا يؤثر على اموال العراق لأن بعد ٦ اشهر يصبح العراق حراً، مبيناً ان مجلس النواب العراقي عليه ان يقرب وجهات النظر وحل المشاكل العالقة والأ يؤثر الاجواء ويوجد وجهات نظر نوابه حتى لا يكون هناك تضارب في وجهات النظر. من جانبه قال النائب عن تيار الإصلاح فالح الفياض لـ "المدى" ان البرلمان العراقي سيلعب دوراً مهماً من خلال الحوار المباشر مع

تمت بصفحة واحدة، تستعمل كل طرف يفي بضماناته لأخرى، لكن بشرط أن تدرس من قبل البرلمان العراقي، إلا انه لفت إلى أن طبيعة العلاقات مع الكويت لم تكن في يوم مرتبطة بترسيم الحدود معها، لأن هناك مشاكل كثيرة سببها الجانب الكويتي، لذلك فإن إدراجها في سلة واحدة وإيجاد حل سريع موحد حولها، سيؤسس لعلاقة جديدة وجيدة معها" بحسب قوله. يذكر أن ملف الخلافات الحدودية والنفطية بين العراق والكويت، بدأ بعد أن قررت بريطانيا في العام ١٩٦١ منح الاستقلال للكويت، ورفض رئيس الوزراء الراحل عبد الكريم قاسم الاعتراف بها، ودعا حينها إلى ضم الكويت لقضاء البصرة، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة العراقية التي سيطر عليها حزب البعث المنحل بانقلاب عام ١٩٦٣ بعد إسقاطه نظام عبد الكريم قاسم، باستقلال الكويت بصفقة، ذكر بعض المؤرخين أنها تمت مقابل إعطاء الحكومة العراقية مبالغ مالية بسبب العجز الذي كانت تعانيه، إلا أن صدام قرر في الثاني من آب عام ١٩٩٠ غزو الكويت وإشغال حرب أت في النهاية إلى إسقاطه.

